

المركزي الأمريكي يتجه لتغيير لهجته مع عودة التضخم



في مواجهة عودة التضخم في الآونة الأخيرة، يُتوقع أن يتناول البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) بحذر مسألة أسعار الفائدة المرتفعة، الثلاثاء والأربعاء المقبلين، على الرغم من تباطؤ النمو في الولايات المتحدة في الربع الأول.

تتوقع نانسي فاندن هوتن، الخبيرة الاقتصادية في أكسفورد إيكونوميكس، أن يقول الاحتياطي الفيدرالي: «إن ثقته في العودة المستدامة للتضخم إلى 2% قد تضاءلت». وتضيف أنه سيكون من ثم «مستعداً لإبقاء أسعار الفائدة عند المستويات الحالية، حتى يرى علامات واضحة على اتجاه تراجع التضخم».

حتى أسابيع قليلة مضت، كانت الأسواق تأمل في أن تبدأ أسعار الفائدة في الانخفاض في حزيران/يونيو. لكن الخبراء يراهنون على حدوث ذلك في أيلول/سبتمبر، أو حتى تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً لتقديرات مجموعة الخدمات المالية هذا لأن التضخم، الذي تباطأ بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة من عام 2023، تسارع منذ ذلك الحين إلى CME. 2,7% بمعدل سنوي في آذار/مارس، وفقاً لمؤشر نفقات المستهلك الشخصي الذي يفضله بنك الاحتياطي الفيدرالي الراغب في إعادة الزيادة في الأسعار إلى 2%.

وهناك مقياس آخر للتضخم، هو مؤشر أسعار المستهلكين الذي يتم على أساسه تحديد معاشات التقاعد في الولايات

المتحدة، وقد تسارع أيضاً في الشهر الماضي، إلى 3,5% على مدى عام واحد. ودفع هذا الوضع رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إلى تغيير لهجته، محذراً من أن الأمر قد يستغرق «وقتاً أطول من المتوقع» للتأكد من تباطؤ التضخم على نحو مُستدام.

• أقرب تقدير

ترغب المؤسسة المسؤولة عن السياسة النقدية في تجنب رؤية الأسعار تتجه نحو الزيادة مرة أخرى. ولكن سيتعين عليها أن تتصرف بتأنٍ، حتى لا تتحرك بعد فوات الأوان، وهو ما قد يُثقل كاهل الاقتصاد، ويتسبب في ارتفاع معدل البطالة.

منذ شهر تموز/يوليو، ظل سعر الفائدة الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي في نطاق 5,25% إلى 5,50%، وهو أعلى مستوى له منذ أكثر من 20 عاماً. وهذا له تأثير في إبقاء أسعار الفائدة على القروض العقارية وبطاقات الائتمان وقروض شراء السيارات وما إلى ذلك مرتفعة، وبالتالي الحيلولة دون استمرار ارتفاع الأسعار.

إنه «بالنظر إلى ديناميكيات الاقتصاد Nationwide Insurance يقول بن آيرز، الخبير الاقتصادي في شركة والأسعار، لا نرى أن الاحتياطي الفيدرالي يفكر جدياً في تليين سياسته النقدية قبل اجتماعه في أيلول/سبتمبر على أقرب تقدير». حتى أنه يرى «أن زيادة قدرة الاقتصاد على المقاومة من شأنها أن تؤجل أي تخفيض في أسعار الفائدة حتى عام 2025، وهو خطر كبير على النمو في العام المقبل».

• أول تراجع

مع ذلك، شهد الربع الأول من عام 2024 ما كان الاحتياطي الفيدرالي يتوقعه منذ اللحظة التي بدأ فيها برفع أسعار الفائدة قبل عامين، وهو تباطؤ النمو الاقتصادي بعدما كان في العام 2023 أقوى بكثير من المتوقع. ونما الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 1,6% بمعدل سنوي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024، مقارنة بنسبة 3,4% في الربع الأخير من عام 2023. لكن هذا قد لا يكون كافياً لإقناع الاحتياطي الفيدرالي، كما تقول KPMG. ديان سوونك، كبيرة الاقتصاديين في شركة كاي بي إم جي وتؤكد سوونك أن «تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ربما كان مؤقتاً وأخفى القوة الأساسية للطلب. وأدى تسارع الإنفاق في قطاع الخدمات إلى تأجيل نيران التضخم». كذلك، أعربت عن «مخاوفها» من أن الاحتياطي الفيدرالي قد لا يتمكن حتى من خفض أسعار الفائدة «على الإطلاق» في عام 2024.

وتقول: «ما زال هناك متسع من الوقت قبل أيلول/سبتمبر، ولكن يبدو من الصعب تبرير خفضين لأسعار الفائدة (في عام 2024)،» ومن المرجح أن يطرح بعض مسؤولي البنك المركزي «إمكانية رفع أسعار الفائدة مرة أخرى على الطاولة».

(أ ف ب)